

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٩

تعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الأولى من المادة ٥٧ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه النص الآتى :

« لا يجوز قيد أى طالب متظفأ أو متسبباً فى أولى مراحل الدراسة بإحدى كليات الجامعات أو بإحدى الكليات المعادنة أو الكليات أو المعاهد أو المدارس العليا التابعة لوزارة التربية والتعليم إذا تجاوزت سنة فى أول سبتمبر من العام الدراسى الذى يلتحق أو ينتسب فيه ٢٢ عاماً . على أنه بالنسبة إلى الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية ، لا يجوز قيد أى منهم متظفأ أو متسبباً فى أولى مراحل الدراسة بإحدى كليات الأزهر أو بإحدى الكليات أو المعاهد أو المدارس العليا المشار إليها إذا تجاوزت سنة فى أول سبتمبر من العام الدراسى الذى يلتحق أو ينتسب فيه ٢٤ عاماً وذلك كله ما لم يقدم شهادة دالة على أدائه الخدمة الإلزامية أو إعفائه منها أو تأجيلها طبقاً للمادة ٩ أو وضعه تحت الطلب للخدمة فى تحبب لأعمال الوطنية طبقاً للمادة ٢٩ أو أنه لم يصبه الدور للتجنيد طبقاً للمادة ٣٠ . »

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى الإقليم المصرى من أول أكتوبر سنة ١٩٥٨ م

مدير رئاسة الجمهورية فى ٣ رجب سنة ١٣٧٨ (١٢ يناير سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩

بتعديل بعض أحكام قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتى :

« مادة ٨ - لملك أو المتفع الكلف بأداء الغرامة المقررة طبقاً للمادة ٧ أن يتظلم إلى مدير عام مصلحة الأموال المقررة أو مدير عام الجبلية المختصة بربط وتحصيل الضريبة خلال تسعين يوماً من تاريخ تكليفه بالأداء ويكون القرار الصادر فى التظلم نهائياً .

على أنه بالنسبة إلى العقارات المعفاة أو التى يتقرر إعفاؤها من الضريبة طبقاً للمادة ٢١ يجوز للدير العام المختص إعفاؤها من الضريبة التى تفرض عليها دون حاجة إلى تقديم تظلم بذلك من صاحب الشأن . »

مادة ٢ - يمد ميعاد تقديم الإقرار المنصوص عليه فى البند (أ) من المادة ٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه عن الحصر العام لربط سنة ١٩٦٠ إلى نهاية تسعين يوماً تبدأ من تاريخ نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى إقليم مصر من تاريخ نشره م

مدير رئاسة الجمهورية فى ٣ رجب سنة ١٣٧٨ (١٢ يناير سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر